التعريب

بين القرارات والتوصيات

"وجهة نظر"

د.ممدوح خسارة
جامعة الكويت ـ كلية الآداب

التعريب من الاهداف القومية التي انعقد عليها الاجماع العربي، ولذا، فقد جعلته جامعة الدول العربية، ممثلة بالمنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيها، من مهامها الاساسية فجاءت وثائق الجامعة وأدبياتها مؤكدة هذا الهدف فميثاق الوحدة الثقافية العربية، والخطة الشاملة للثقافة العربية أعطياه ما يستحق من الاهتمام بصفته مشروعاً حضارياً ذا أبعاد ثقافية وتنموية واجتماعية، ولم تغفل عنه المجالس والمنظمات العربية الإقليمية على مختلف مستوياتها. كما اسهمت فيه الهيئات العلمية والمهنية العربية، الرسمية منها والأهلية، إذ جعلته من أهدافها وميادين نشاطها.

وطالما التأمت مؤتمرات وعقدت ندوات ونظمت اجتماعات لدفع عملية التعريب إلى الأمام، وان يكن لكل منها هدف خاص فبعضها كان يهدف إلى اصدار قرار تنفيذي لبدء التعريب، وآخر كان يرمي إلى توفير مستلزماته العلمية، وآخر كان يسعى لإيجاد حلول لاشكالياته ومعوقاته، من هذه اللقاءات ما كان مخصّصاً للتعريب إذ كان التعريب محورها الرئيسي، ومنها ما كان رافداً له إذ كان التعريب واحداً من مساراتها، لكنها وفي كل الأحول ـ كانت

تسهم في إبقاء التعريب مسألة حضارية حية، وهدفاً منشوداً .. ومازالت هذه اللقاءات تعقد منذ ما يزيد على ثلاثين سنة.

سوف نعرض لمجمل القرارات والتوصيات المتعلقة بالتعريب وفقاً لتسلسلها الزمني، ثم نعقب على النتائج التي حققتها.

• من أهم القرارات التي صدرت عن مؤتمرات ومجالس رسمية مسئولة، ما يأتي:

1 ـ قرار المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم العالي العرب / المغرب ـ 1970/.

ويطالب "بأن تبادر جميع الدول العربية في أسرع وقت ممكن إلى اتخاذ التدابير والوسائل الكفيلة باستعمال اللغة العربية لغة تدريس في جميع مراحل التعليم العام والمهني والجامعي"

2 ـ قرار المؤتمر الثالث لوزراء الصحة العرب / القاهرة 1974 رقمه (4)/. ويتضمن استعمال اللغة العربية في التعليم الطبي.

3 ـ قرار المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الثقافة في الوطن العربي / الجزائر 1983/.

وقد عقد تحت شعار "نحو أمن ثقافي عربي" وتضمن قراره:

أ ـ الحرص على أن تكون اللغة الفصحى لغة التعليم في جميع مراحله وعلى توخي سلامة اللغة وتيسيرها في الكتب التي توضع بين أيدي الطلاب.

ب ـ أن يتصل السعي العربي المشترك لإثراء اللغة العربية وتمكينها من استيعاب المفاهيم والمحيطات الحضارية المستحدثة".

4 ـ قرار المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي /تونس 1983/

ويتضمن:

أ - الإسراع بتنفيذ القرار القومي والقطري للتعريب، حيث تكون الحاجة إلى ذلك في اتجاهَيْ مبدأ التعريب ورسم خطة تنفيذه في مدى زمني محدود، وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمراقبة خطوات انجازه وتأمين وسائله وتذليل عقباته.

ب - أن تتكامل سياسة التعريب بين الاقطار العربية، فينهض كل قطر بالجانب الذي تساعده عليه ظروفه اللغوية وقدراته الخاصة.

ج - استعمال اللغة العربية السليمة في مؤسسات التعليم وفي المؤسسات الخاصة والعامة، وتخص بالذكر وسائل الاعلام لما لها من تأثير.

5 - قرار المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته السادسة /مسقط 1985/.

وينص على " الالتزام بتعريب التعليم العالي والجامعي بكل فروعه وتخصصاته كلما كان ذلك ممكناً".

وهو قرار ذو أهمية خاصة، ذلك أنه صدر عن أعلى قيادة سياسية في دول الخليج العربي.

6 - قرار مؤتمر وزراء التربية والتعليم في دول مجلس التعاون /الرياض 1986/.

ويتضمن:

أ - " تبني توصية اجتماع رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول الخليج العربي حول التزام التعريب، ووضع برنامج زمني مخطط ومفصل لتعريب التعليم العالي.

ب - تشكيل فريق عمل خاص لتعريب التعليم العالي يتكون من ممثلي جامعات دول مجلس التعاون، وممثلي الجهات المختصة الاخرى."

7 ـ قرار مجلس وزراء الصحة العرب /الخرطوم 1987 رقمه 10/.

يتضمن

أ ـ وضع خطة تنفيذية واقعية لتعريب التعليم الطبي في الوطن العربي.

ب ـ تنظيم اجتماع مشترك بين وزراء التعليم العالي العرب ووزراء الصحة العرب، للاتفاق على الخطة الزمنية ومراحل تطبيقها للبدء بتعريب التعليم الطبي.

ج ـ تشكيل هيئة من وزراء التعليم العالي ووزراء الصحة العرب للاشراف على تنفيذ المشروع.

8 ـ قرار مجلس وزراء الصحة العرب ـ الدورة الثالثة عشرة /عمان 1988 رقمه 13/.

يتضمن:

تكليف وزراء الصحة العرب رفع أمر تعليم الطب بالعربية إلى حكوماتهم لإقراره، وتكليف رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب بمتابعة القرار مع حكومات الدول العربية، ووضع الخطة التنفيذية له فور إقراره.

9 ـ قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب بالدورة (57) /جنيف 1988/.

وتضمن الطلب إلى معالي وزراء الصحة العرب إعلام معالي رئيس المكتب التنفيذي برأي حكوماتهم في أمر تعليم الطب بالعربية، ومتابعة الموضوع مع حكومات الدول العربية، وتنظيم ندوة عن تعريب التعليم الصحي بالتعاون بين مجلس وزراء الصحة العربي والمكتب الاقليمي لشرق البحر المتوسط، في دمشق للاطلاع على تجربة الجمهورية العربية السورية في مجال تعريب التعليم الصحي.

10 ـ قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب في الدورة /(59) طرابلس 1988 م/.

وتضمن

تشكيل لجنة مشتركة من وزراء الصحة والتعليم العالي وعمداء كليات الطب طب الاسنان وكليات الصيدلة وكليات العلوم الصحية لتضطلع بمهمة استكمال سير سياسة تعريب التعليم الصحي، واتخاذ الخطوات التنفيذية الكفيلة بتحقيق التعريب وما يتعلق به من خطط وبرامج ومشروعات.

11 ـ قرار المؤتمر العام الثاني عشر لوزراء التربية والتعليم بدول الخليج العربية ـ الكويت ـ 1993.

رقمه (9) وتضمن: "التأكيد على أهمية ما تقوم به جامعات الدول الاعضاء في مجال التدريب، وضرورة استكمال تشكيل لجان التعريب فيها، وحث الجامعات على توفير الامكانات والهياكل الادارية اللازمة لتنفيذ برامج التعريب والاشراف عليها.

• أما التوصيات التي صدرت عن مؤتمرات وندوات لجهات علمية ومهنية وفكرية ذات طبيعة فنية أو استشارية، فأكثر من أن تحصى، ولعل أهم المؤتمرات التي اصدرت توصيات حول التعريب ما يلي:

1 ـ مؤتمرات التعريب (1961 ـ 1994).

وهي مؤتمرات دورية تدعو إليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية، وتعقد كل ثلاث سنوات، وقد عقد منها حتى الان سبعة مؤتمرات.

ومع أن الهدف الأساسي لهذه المؤتمرات هو إقرار المصطلحات العلمية الموحدة بعد أن يكون مكتب تنسيق التعريب قد أعدها في معجم تخصصي موحد، إلا أنها لاتنهي تكرار توصياتها في كل مؤتمرات لالتزام التعريب، لان المصطلح العلمي لايوحَّد إلا استعماله، ولن يتاح له هذا الاستعمال إلا إذا عرب التعليم الجامعي.

2 ـ ندوة التعريب وقضايا اللغة العربية في التعليم العالي الخرطوم 1979.

عقدت بدعوة من جامعة الخرطوم وشارك فيها مجموعة من رجال الفكر والثقافة والاكاديميين المتخصصين، وتناولت بحث جوانب من قضية التعريب، المصطلح والترجمة والدراسات اللغوية، ودور التراث في تعريب العلوم.

3 ـ ندوة التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية تونس 1981.

شارك في هذه الندوة نخبة من المفكرين والمثقفين والباحثين من مختلف الاقطار العربية، ودارت بحوثها حول محاور: مفاهيم التعريب، تجاربه، إشكالياته، مستقبله، وخلصت الندوة إلى أن التعريب قضية تتصل بمستقبل الأمة العربية كأمة واحدة، وأنها لاتهم قطراً دون آخر، كما أكدت أن التعريب قضية تتصل بمسألة الوجود العربي أساساً.

4 ـ مؤتمر تعريب التعليم العالي دمشق 1982.

عقد هذا المؤتمر بدعوة مشتركة من اتحاد الجامعات العربية وجامعة دمشق؛ ويمثل إسهام اتحاد الجامعات العربية في التنظير لموضوع التعريب والدعوة إليه، شارك في المؤتمر ممثلو معظم الجامعات العربية، ونخبة من الباحثين واللغويين، وأسفر المؤتمر عن جملة من التوصيات تدعو إلى التزام التعريب والمضي فيه بثبات.

5 ـ ندوة تعريب التعليم الطبي دمشق 1988.

جاءت هذه الندوة تنفيذاً لقرار من مجلس وزراء الصحة العرب، ونظمت بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الصحة العرب والمكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ووزارتي الصحة والتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، كان شعار الندوة: (نحو عمل عربي موحد لتدريس الطب والعلوم الصحية باللغة العربية)، يبلغ عدد المشاركين فيها مائة واحد عشر مشاركاً، منهم ثلاثة عشر وزيراً للصحة والتعليم العالي وأربعون من عمداء كليات الطب العربية، وثمان وخمسون من ممثلي المنظمات

والاتحادات العلمية والمهنية، ولعل هذه الندوة أهم الندوات التي عقدت حول التعريب وتمحضت عن توصيات أبرزها:

أ ـ التوجه إلى الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية لتفضّله بتبني عرض موضوع اقرار تعريب التعليم في الكليات والمعاهد الجامعية في الدول العربية.

ب ـ اعتبار السنوات العشر المقبلة التي تبدأ عام 1989 عقداً عربياً لتعريب علوم الطب والعلوم الصحية في الوطن العربي، وان يكون عام 1989 عام البدء الفعلي، باتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتعريب التعليم الطبي والعلوم الصحية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة.

ج ـ الطلب إلى عمداء كليات الطب والمعاهد الصحية بعرض توصيات الندوة وعناصر الخطة المقترحة على مجالس كلياتهم لدراستها وابداء الملاحظات والاقتراحات بشأن الخطوات التنفيذية الكفيلة بتدريس الطب باللغة العربية، وذلك خلال فترة (4 ـ 6) أشهر، لاخذها بعين الاعتبار عن اعداد مشروع الخطة التنفيذية.

6 ـ المؤتمر الاقليمي لتعريب التعليم الطبي في البلاد العربية القاهرة 1990.

دعا إلى هذا المؤتمر المكتب الاقليمي لشرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية، وحضره ستة وثلاثون من عمداء كليات الطب العربية، ومن ممثلي المؤسسات والهيئات العربية المعنية بتعريب التعليم الطبي، وانتهى المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات وإلى خطة تنفيذية لانجاز التعريب على مراحل وفي مدة عشر سنوات تنتهي بحلول عام (2000)م.

المرحلة الأولى: مدتها ثلاث سنوات، يتم فيها:

ـ البدء بتدريس علوم السنتين الأولى والثانية باللغة العربية.

- تبدأ الكليات بتوزيع ترجمة عربية لاسئلة الامتحانات. وتترك للطلاب حرية اختيار لغة الإجابة.

- يطلب من كل الاساتذة اضافة ترجمات عربية وافية لبحوثهم ومنشوراتهم.

المرحلة الثانية: تمتد عامين ويتم خلالها:

- ترجمة أو تأليف كتب مراحل الدراسة الطبية المتقدمة للسنوات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.

- الاستمرار في اعداد المعاجم الطبية المفصلة والمختصة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ الكامل وتمتد خمس سنوات وتشمل:

- تكملة مسيرة التعريب في الكليات التي بدأت فيها بخطوات متباينة.

- تبدأ كليات الطب التي لم تحرز تقدماً ملموساً في مسيرة التعريب بنظام التعريب على مراحل سنوية متصاعدة: السنة الجامعية الأولى عام (1995) وحتى الخامسة عام 1999، على أن يكتمل التعريب في نهاية العقد المتفق عليه.

7 - مؤتمر تعريب الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي - البحرين 1993.

عقد بدعوة وتنظيم من جمعية الاطباء البحرينية تحت شعار:

(تحدّث بالعربية، تعلّم بالعربية) وأبرز توصياته:

أ - العمل على استصدار قرار سياسي في كل قطر لدعم تدريس الطب وسائر العلوم الصحية باللغة العربية.

ب - اعطاء الأولوية للتعيين في البلدان العربية لخريجي كليات الطب التي تدرس بالعربية.

8 - الندوة السنوية لتعريب التعليم العالي في الجامعات العربية دمشق 1995.

عقدت بدعوة من المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنوط به توفير الكتب العلمية المنهجية والمرجعية، مما يتطلبه تعريب التعليم العالي.

شارك في الندوة ممثلون عن أحد عشر بلداً عربياً تدارسوا مسيرة التعريب الجامعي عامة، والكتاب العلمي العربي خاصة، وأسفرت الندوة عن توصيات أهمها:

أ ـ العمل على توفير الكتاب الجامعي المعرب، الفنيّ بموضوعاته، الحديث بمعلوماته، المواكب للتطور العلمي والتقاني المتسارع في العالم.

ب ـ الحرص على إعداد المدرس الجامعي القادر على أن يلقي دروسه باللغة العربية السليمة الميسَّرة.

ج ـ وضع خطة لتحويل مدرسي الجامعة بمختلف الاختصاصات من التدريس باللغة الأجنبية إلى التدريس باللغة العربية.

د ـ طلب دعم المسؤولين في الأقطار العربية ومساندتهم المادية والمعنوية لتحقيق التعريب، لماله من إسهام كبير في تكون الانسان العربي وتعزيز انتمائه.

9 ـ ندوة رصد احتياجات التعريب التربوية في الوطن العربي دمشق 1996.

عقدت هذه الندوة بدعوة من إدارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكانت الإدارة قد مهدت لهذه الندوة بإعداد ثلاث وثائق ضرورية هي:

ـ خريطة لواقع التعريب في الوطن العربي.

ـ مجموعة أوراق قطرية تتضمن الجهود المبذولة في ميدان التعريب في كل قطر، والنتائج المتحققة والصعوبات القائمة.

ـ دراسة تحليلية لكل من الخريطة والأوراق القطرية كلفت بها خبيرين من خبراء التعريب.

استهدفت الندوة الخروج من الوثائق السابقة بخطة الغرض منها تلبية احتياجات التعريب في المجالات التربوية، وانتهت إلى إعداد خطة قومية للتعريب رفعت إلى الجهات المختصة، وإلى توصيات أبرزها:

أ ـ ضرورة التوعية الدائمة بقضية التعريب، تربوياً واجتماعياً وسياسياً بوصفها قضية مصيرية تتعلق بالهوية والتاريخ والمستقبل.

ب ـ تفعيل النصوص الدستورية والتنمية التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدول العربية، وذلك بالوسائل الآتية:

ـ تشكيل لجنة دائمة للتعريب في كل قطر تتمثل فيها الوزارات والمجامع والمجالس والجامعات والهيئات المعنية باشراف وزارة التعليم العالي لتتولى الاهتمام بموضع التعريب وتأمين مستلزماته من كتاب ومدرس ومصطلح.

ـ تشكيل لجنة قومية دائمة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تتولى التخطيط لعملية التعريب في الوطن العربي، والإشراف على تنفيذ الخطة العامة، ومتابعة تنفيذها، على أن توضع خططها وبرامجها على أساس مرحلي وترتبط كل مرحلة بتوقيت محدد، وتهيأ لكل مرحلة مستلزماتها البشرية والمادية.

10 ـ مؤتمر تعريب التعليم الطبي /الكويت 1996/

عقد هذا المؤتمر في دولة الكويت بدعوة من المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، بناء على قرار من مجلس وزراء الصحة العرب، وشارك فيه بعض وزراء الصحة العرب وممثلو الجهات المنظمة للمؤتمر وبعض عمداء كليات الطب العربية، وعدد من أساتذة الطب والمهتمين بقضية التعريب.

أسفر المؤتمر عن توصيات أهمها:

أ - تفويض الأمين العام للمركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية بتشكيل فريق عمل لاعداد الخطة التنفيذية لتعريب التعليم الطبي في الوطن العربي.

ب - الدعوة إلى انشاء صندوق عربي لتمويل عملية التعريب الطبي والصحي.

ج - دعوة مجلس وزراء الصحة العرب لحث السادة وزراء التربية والتعليم العالي العربي على تعريب التعليم الطبي.

د - حث كليات الطب والاساتذة على البدء بتدريس الطب بالعربية حسبما يجيء في الخطة التنفيذية.

هـ - وضع خطة زمنية للتنفيذ يتم فيها انجاز عملية التعريب.

وبعد فلا يسع المرء إلا أن يتساءل: لماذا لم تنجح كل تلك المؤتمرات والندوات في تحقيق أهدافها بانجاز التعريب؟ ولماذا لم تَجِدْ قراراتُها وتوصياتها التي بلغت المئين طريقَها إلى التنفيذ الكامل أو المقبول؟

وقد يصل الأمر ببعضنا إلى أن يتساءل عن جدوى تلك اللقاءات أصلاً!

هل كان ذلك من ضعفٍ في المستويات التي عُقدت عليها، وصدرَت عنها؟

إن كان بعضها قد صدر على مستوى الخبراء الفنيين الذين ليس لتوصياتهم أية قوة إدارية أو سياسية، فإن بعضها الآخر قد صدر من أعلى مستويات القيادات السياسية، كما رأينا في قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، في دورته السادسة في مسقط عام 1985!

هل كان ذلك من غياب خطة واضحة ومفصلة للتعريب؟

لقد وضعت ثلاث خطط تفصيلية، تناولت كل مراحله، ومستلزماته.

وهذه الخطة هي: - خطة ندوة تعريب التعليم الطبي - دمشق 1988.

- خطة المؤتمر الإقليمي لتعريب التعليم العالي الطبي - القاهرة 1990.

- خطة مؤتمر تعريب التعليم الطبي - الكويت 1996.

بالاضافة إلى خطط مجملة عديدة أشارت بها كثيرٌ من المؤتمرات!

هل كان ذلك بسبب غياب المسؤولين التنفيذيين المباشرين عن لقاءات التعريب؟

لقد اشترك في اصدار بعض القرارات والخطط أربعون من عمداء كليات الطب العربية، وثلاثة عشر وزيراً مختصاً. ومع ذلك فلم يلتزم هؤلاء بتنفيذ تلك القرارات والخطط في كلياتهم أو وزاراتهم!

هل كان بسبب من نقص في مستلزمات التعريب، كالمصطلح العلمي، والكتاب المرجعي والأستاذ الجامعي؟

لقد توفر في العربية من المصطلحات العلمية ما يفي ويزيد على مستلزمات التعليم الجامعي. وثمة كتب علمية تفي بمعظم المناهج الجامعية، أما إعداد الأستاذ للتدريس بالعربية فهو أيسر المستلزمات، وليس من اختصاصي عربي إلا ويمكنه تقديم معظم مادته العلمية بلغة عربية ميسرة. والحديث عن مستلزمات التعريب لم يعد موضوع بحثٍ إلا عند من يجهل ما وصلت إليه حركة الترجمة والتأليف والنشر والتعريب في الوطن العربي.

اذن: لماذا لم ينجز التعريب حتى الان؟

لقد حددت سنة(2000) (سنة التعليم باللغة العربية) في جميع الجامعات والمعاهد، ومنذ ربع قرن. وها نحن أولاء على مشارف سنة الهدف، ومازالت معظم الكليات العلمية في الجامعات العربية تدرس - ويا للأسف - بلغة أجنبية.

كما اعتمد العقد الأخير من القرن العشرين (عقداً عربياً للتعريب)، عدة مرات، ودون جدوى! فلماذا؟

لقد أدى بنا النظر في هذا الواقع إلى جملة من الافتراضات نقدر أنها من أهم أسباب هذا العجز أو التقصير. وهي:

1 ـ إن العجز أو التقصير في التنفيذ سمةٌ عامة من سمات العمل العربي في هذه الفترة من العصر الحديث. فكم من قراراتٍ اتخذت ولم تنفذ بدءاً من القرارات السياسية الكبرى كقرارات الوحدة أو الاتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر، وانتهاءً بأبسط القرارات، كقرار توحيد كتابة الأرقام في الوطن العربي، مروراً بكل القرارات الوسطى كقرارات التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الثقافية العربية.

فإذا كانت قرارات القمة العربية ـ على أهميتها وأهمية أصحاب المصلحة فيها ـ غالباً ما تطوى بعد انفضاض المؤتمرات، ولا تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فماذا عسى أن يكون مصير قرارات تصدرها مستويات قيادية أدنى ولا تمس مصالح معظم الأنظمة بشكل مباشر؟

إنها غلبة الأقوال على الأفعال، وغلبة النظرية على التطبيق إن مهارتنا في صوغ أهدافنا بعبارات براقة لا يَعَدِ لها إلا عجزنا عن تجسيدها. فهل يمكننا أن نرد ذلك إلى النزعة الخطابية النظرية التي يتسم بها الفكر العربي عامة؟

2 ـ إن المؤسسات العربية ـ بما فيها التعليمية ـ تعاني من عجز إداري. فاللوائح والتعليمات التي تنظم عمل تلك المؤسسات لاتقل تقدماً ودقة عن أية لوائح عالمية مثيلة، لكن هذه اللوائح والأنظمة ليس لديها مناعة كافية ضد الاختراق، وليس لها حماية فعالة تقيها من العبث. إنه ما من دستورٍ عربي إلا وينص على أن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وما من جامعة عربية الا وينص نظامها الداخلي على أن اللغة العربية هي لغة التعليم والتدريس، وأنه لايلجأ إلى اللغة الأجنبية إلا استثناء وفي أضيق الحدود. ومع ذلك فلم يجرؤ إلا النادر من

الاساتذة على تفعيل هذه النصوص، حتى ان وزيراً للتعليم العالي في قطر عربي لم يجرؤ على الموافقة على طلبٍ لاحد الأساتذة بأن يدرس مادته العلمية باللغة العربية، وعملاً بالنظام الأساسي للجامعة. ويبدو أن مؤسساتنا تحكمها الأعراف والعادات والتقاليد أكثر مما تحكمها القوانين والأنظمة الرسمية.

3 ـ لم يستطع دعاة التعريب أن يجعلوا من قضية التعريب قضية جماهيرية مطلبية في الأقطار العربية، بل بقيت وكأنها مسألة ترفٍ ثقافي أو حضاري (أو تعصبٌ قومي!)، تنحصر معالجتها بين بعض مجموعات المثقفين، تتناولها بكتابات فردية من حين لآخر، وفي مناسبات المؤتمرات والندوات.

أجل، لم نستطع أن نجعلها مطلباً شعبياً كالاستقلال السياسي ـ مع أنها مكملةٌ له ـ أو كالديمقراطية ـ مع أنها وجه من وجوهها، إذ إن التعريب هو الترجمة الفعلية لديمقراطية التعليم. لم نستطع أن نسيِّس قضية التعريب، وبقينا نتعامل معها وكأنها مسألةٌ فنية بحتة.

إن التعريب يتوافق تماماً مع الاتجاهات السياسية القومية، باعتباره من خصائص الشخصية العربية القومية. وهو يتوافق تماماً مع الاتجاهات السياسية الدينية، باعتباره من أهم وسائل المحافظة على اللغة والتراث اللذين هما من أهم مرتكزات العقيدة. وهو يتوافق تماماً أيضاً مع الاتجاهات السياسية اليسارية لأنه المعادل الموضوعي لشعبية التعليم وديمقراطيته.

لقد قصرنا ـ نحن دعاة التعريب ـ في أن نجعل التعريب قضية وطنية مجمعاً عليها كالاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وتُرِكَ التعريب وكأنه خيار شخصي لاعلاقة له بأهداف الأمة ومستقبلها. ولو أننا استطعنا أن نجعل التعريب قضية سياسية جماهيرية مطلبية نحشد وراءها الأحزاب والهيئات والسياسية والاجتماعية لما بقي التعريب يراوح في مكانه بعد نصف قرن من الشروع فيه.

والخطر في هذا أن التعريب أوشك أن يفقد طعمه ونكهته إذ لانجد خطاباً سياسياً واحداً يعارضه ولا خطاباً سياسياً واحداً يناصره ويتحمس له.

4 ـ ان دعاة التعريب لم يُقَصِّروا في تسييس التعريب فحسب، بل قصروا في أن يجعلوا منه قضية اجتماعية، تلتف حولها (جماعات ضغط) تتبناها وتحميها. لقد شكلت جماعات ضغط للمحافظة على البيئة، وللدفاع عن الحيوان، ولكن لم تقم أي جماعة أهلية أو شعبية للدفاع عن اللسان العربي المبين الذي تتهدده العجمة ويستهدفه غزو ثقافي ولغوي شرس.

أليس غريباً أن تُحَوَّل كلية من التدريس بالعربية إلى التدريس بالأجنبية ولا يحرّكُ أحد ساكناً في قطر عربي، في حين تثار ضجة لا أول لها ولا آخر حول خسران مباراة رياضية أو كسبها؟

5 ـ لقد وقع خلل منهجي في كثير من المؤتمرات الخاصة بالتعريب. وذلك أن المؤتمرين لم يكونوا هم المسؤولين المباشرين عن اتخاذ القرار التنفيذي لإنجاز التعريب. وعلى سبيل المثال فإن قرارات تعريب التعليم الطبي والصحي اتخذتها مؤتمرات وزراء الصحة العرب، ولكن وزراء الصحة ليسوا هم المسؤولين عن اتخاذ القرار التنفيذي للتعريب، بل وزراء التعليم العالي أو رؤساء الجامعات. وعلى هذا فكل مؤتمرات تعريب التعليم الطبي نظمها وزراء الصحة كانت كأعراس غاب منها أصحابها. ومما يحضرني ذكره في هذا السياق أن مؤتمراً لتعريب التعليم الطبي عقد في بلد عربي ولم يحضره لا وزير التعليم العالي ولا رئيس ولا عميد كلية الطب في ذلك القطر!!

ومما يندرج في إطار الخلل المنهجي أن كل مؤتمر لابدَّ ـ لضمان قراراته ـ من لجان متابعة للتحقق من مآل تلك القرارات؛ في حين رأينا كثيراً من المؤتمرات لاتعدو كونها حلقاتِ بحثٍ ورأيٍ في أحسن الأحوال، ومساجلاتٍ أو محاكاتٍ كلامية في أسوئها. وكان المؤتمرون يبحثون القضية في كل مؤتمر مبتوتةً عما سبق، وكأنها تُعْرَض للمرة الأولى، وكثيراً ما أثار

بعض المشاركين مشكلاتٍ كانت قد أشبعت بحثاً واتفاقاً، وهذا ما يفسر أن توضع ثلاث خطط لتعريب التعليم الطبي في ثلاثة مؤتمرات متتالية كما ذكرنا.

6 ـ وثمة خلل آخر لعله أقرب إلى الخل المسلكي في هذه المؤتمرات. ويتبدى ذلك في ظاهرتين:

أ ـ ازدواجية المواقف: فمن المؤسف أن كثيراً من المؤتمرين الذين شاركوا في وضع القرارات وتحمسوا لها، سرعان ما ارتدوا عن تلك القرارات، فلم يلتزموها وتهربوا من مسؤولية تنفيذها بحجة أو بأخرى. ولعل ازدواجية المواقف هذه، تعكس إلى حد كبير ما يعانيه بعضنا من ازدواجٍ في الشخصية إن صح التعبير.

ب ـ الزام الآخرين ما لا نلتزم: وهذا مالاحظناه في بعض مؤتمرات التعريب، إذ يتخذ المؤتمرون أكثر القرارات وضوحاً وحماسةً، عندما لايكون الأمر متعلقاً بمؤسساتهم أو وزاراتهم. ولكن الوضع يختلف عندما يتعلق الأمر بها. وعلى سبيل المثال، فقد اتخذ وزراء الصحة العرب ـ مشكورين ـ من خلال المؤتمرات التي أشرفوا عليها أو عقدوها قرارات صائبة مشفوعة بخطط تفصيلية مدروسة وواضحة لتعريب التعليم الطبي. ولكن تنفيذ تلك القرارات لم يكن من مسؤولياتهم، بل من مسؤولية وزراء التعليم العالي أو رؤساء الجامعات الذين كان عليهم إصدار القرارات التنفيذية. إلا أن وزراء الصحة أنفسهم لم يتخذوا أيّ قرارٍ في وزاراتهم لمن تخرج في كلية معربة، أو امتلك مستوى لغوياً مقبولاً، أو أن يشترطوا كتابة التاريخ المرضي أو السيرة المرضية باللغة العربية.

إن ما نرمي إليه ليس التقليل من أهمية اللقاءات العربية حول التعريب، بل أن نتجاوز العوامل والمعوقات التي حدَّت من فاعليتها وجعلت نتائجها دون ما هو مطلوب، وفتحت أبواب الهمز واللمز لمعارضي التعريب أو المتحفظين عليه.

7 - إننا نعتقد أن غياب القرار السياسي الحازم هو وراء كل هذا العجز وهذا التأخير والتقصير. ويبدو هذا طبيعياً في بلاد تتقدم فيها الاعتبارات السياسية على أية اعتبارات أخرى. وفي هذا المقام فأنا لا ألوم القيادات السياسية. بل ألوم أنفسنا - نحن أنصار التعريب - لاننا أخفقنا في أن نجعل التعريب مطلباً سياسياً تعطيه القيادات السياسية ما يستحق من أولوية.